الأمم المتحدة

E/CN.3/2020/8

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
19 December 2019
Arabic
Original: English

اللجنة الإحصائية

الدورة الخمسون

3-6 آذار/مارس 2020

البند 3 (د) من جدول الأعمال المؤقت*

بنود للمناقشة واتخاذ القرار: الحسابات القومية

تقرير الفريق العامل المشترك بين الأمانات المعني بالحسابات القومية

مذكرة من الأمين العام

وفقا لمقرر المجلس الاقتصادي والاجتماعي 210/2019 وجريا على الممارسات السابقة، يتشرف الأمين العام بإحالة تقرير الفريق العامل المشترك بين الأمانات المعني بالحسابات القومية، المقدم إلى اللجنة الإحصائية للمناقشة. ويصف الفريق العامل في هذا التقرير التقدم المحرز في معالجة المسائل المفاهيمية المتصلة بتطبيق نظام الحسابات القومية، وفي إنجاز المنشورات الداعمة لنظام الحسابات القومية لعام 2008، وفي حل المسائل المدرجة في جدول أعمال البحوث في المجالات الثلاثة ذات الأولوية: العولمة، والرقمنة، والرفاه والاستدامة. ويقدم أيضا معلومات عن نتائج اجتماع فريق الخبراء الاستشاري المعني بالحسابات القومية وطريقةً مقترحة للمضي في تحديث نظام الحسابات القومية بما يكفل جدواه في بيئة اقتصادية متغيرة. وإضافة إلى ذلك، يتضمن التقرير برنامج عمل الفريق العامل واللجان الإقليمية، ومستجدات نطاق تطبيق نظام الحسابات القومية على الصعيد القطري وحسن توقيته، وكذلك مستجدات التنسيق الدولي لأنشطة جمع البيانات وتبادلها على الصعيدين الإقليمي والعالمي. واللجنة مدعوة إلى إبداء آرائها وتقديم توجيهاتها بشأن عناصر برنامج عمل الفريق العامل.

وترد النقاط المعروضة على اللجنة للمناقشة في الفرع السادس من هذا التقرير.

* E/CN.3/2020/1.

19-22129 (A) 090120 150120

الرجاء إعادة استعمال الورق

تقرير الفريق العامل المشترك بين الأمانات المعني بالحسابات القومية

أولا – مقدمة

1 – اعتمدت اللجنة الإحصائية، في دورتها الخمسين، المعقودة في نيويورك من 5 إلى 8 آذار/مارس 2019، المقرر 108/50 (انظر E/2019/24، الفصل الأول – باء)، الذي جاء فيه أن اللجنة:

(أ) رحبت بتقرير الفريق العامل المشترك بين الأمانات المعني بالحسابات القومية (E/CN.3/2019/8)، وأعربت عن تقديرها للأنشطة التي اضطلع بها أعضاء الفريق العامل واللجان الإقليمية والمنظمات الإقليمية والبلدان الأخرى لتيسير تنفيذ نظام الحسابات القومية لعام 2008 والإحصاءات الداعمة، وأقرت برنامجي العمل لعام 2019 للفريق العامل وفريق الخبراء الاستشاري المعني بالحسابات القومية؛

(ب) ورحبت أيضا بإنشاء مسارات عمل مخصصة لاستعراض أهمية نظام الحسابات القومية لعام 2008 من أجل قياس التطورات الاقتصادية والاجتماعية الجديدة (الرقمنة والعولمة والرفاه والاستدامة)، وأعربت عن تأييدها لإجراء مشاورات واسعة النطاق تركز على المستخدمين بشأن تطوير نظام الحسابات القومية، وطلبت إلى الفريق العامل أن يقدم تقريرا إلى اللجنة في دورتها الحادية والخمسين، وأن يعرض سبيلا للمضي قُدما في تحديث نظام الحسابات القومية، لكي تنظر فيه اللجنة في دورتها الحادية والخمسين؛

(ج) وطلبت من الفريق العامل مواصلة وضع توجيهات عملية تتعلق بمسائل من قبيل الاقتصاد غير الرسمي والتمويل الإسلامي وتيسير تطبيق نظام الحسابات القومية لعام 2008 من خلال الأدلة والكتيبات والمبادئ التوجيهية، ورحبت بالتقدم المحرز في برنامج العمل لتهيئة بيئة تعاونية قائمة على أدوات وأساليب ومواد تعليمية وشراكات موثوق بها في مجال بناء القدرات الإحصائية تستهدف أقل البلدان نمواً والدول النامية الجزرية الصغيرة والدول الضعيفة بهدف ضمان عدم ترك أي بلد خلف الركب؛

(د) وأعربت عن قلقها من العدد الذي لا يزال كبيرا نسبياً من الدول الأعضاء التي لا تمتثل للحد الأدنى المطلوب من نطاق بيانات الحسابات القومية وتفاصيلها، وحثت البلدان ذات المستوى المنخفض من حيث الامتثال على إعداد بيانات مصدرية أساسية لتجميع الحسابات القومية؛

(هـ) ولاحظت التقدم الذي أحرزته آلية نقل بيانات الحسابات القومية بنظام تبادل البيانات الإحصائية والوصفية الإحصائية (SDMX)، وسلَّمت بأن تطبيق البلدان بروتوكولات نظام تبادل البيانات الإحصائية والوصفية الإحصائية سيُيسِّر نقل البيانات وسيُقلِّل تاليا إلى حد كبير عبء الاستجابة في تقديم البيانات إلى المنظمات الدولية.

2 – وترد في الفرع الثاني من هذا التقرير معلومات عن مواصلة تطوير نظام الحسابات القومية. ويرد في الفرع الثالث استعراض عام لما يضطلع به الفريق العامل واللجان الإقليمية من أنشطة متعلقة بالحسابات القومية والإحصاءات الداعمة لها. ويتضمن الفرع الرابع مستجدات نطاق تطبيق نظام الحسابات القومية وحسن توقيته على الصعيد القطري. ويرد في الفرع الخامس عرض للتقدم المحرز في تنسيق أنشطة جمع البيانات وتبادلها. وترد في الفرع السادس نقاط مطروحة للنقاش.

ثانيا – مواصلة تطوير نظام الحسابات القومية

ألف – فريق الخبراء الاستشاري المعني بالحسابات القومية

3 – عُقد الاجتماع الثالث عشر لفريق الخبراء الاستشاري المعني بالحسابات القومية في واشنطن العاصمة، من 1 إلى 3 تشرين الأول/أكتوبر 2019. وكان الغرض الرئيسي من الاجتماع النظر في وضع توجيهات بشأن المسائل المتصلة بتطبيق نظام الحسابات القومية، والتقدم المحرز في حل المسائل المطروحة في برنامج البحوث المتعلق بنظام الحسابات القومية في ما يتصل بثلاثة مجالات ذات أولوية هي العولمة، والرقمنة، والرفاه والاستدامة. وتطرق الاجتماع أيضا إلى طريقةٍ لحل المسائل المتصلة بهذه المجالات الثلاثة، وإلى وضع الصيغة النهائية لبرنامج البحوث الموحد لنظام الحسابات القومية، واستراتيجية التحديث المقبل لنظام الحسابات القومية. وترد توصيات فريق الخبراء الاستشاري في الفرع الثاني – باء أدناه.

4 – وترد استنتاجات الاجتماع في المرفق الأول لوثيقة المعلومات الأساسية المتصلة بهذا التقرير. وستُنشر وثيقة المعلومات الأساسية عبر الموقع الشبكي للجنة (https://unstats.un.org/unsd/statcom/51st-session/documents/). وسيكون من الممكن الاطلاع على الاستنتاجات أيضا عبر الموقع الشبكي لفريق الخبراء الاستشاري (https://unstats.un.org/unsd/nationalaccount/aeg.asp).

باء – تحديث نظام الحسابات القومية

برنامج البحوث المتعلق بنظام الحسابات القومية

5 – بغية الدفع بعجلة برنامج البحوث المتعلق بنظام الحسابات القومية لعام 2008، أنشئت فرقة عمل تابعة للفريق العامل من أجل بلورة طريقة لحل المسائل المتصلة بالعولمة، والرقمنة، والرفاه والاستدامة، وكذلك لتحديد مسائل بحثية إضافية خارج هذه المجالات الثلاثة في سياق تحديث نظام الحسابات القومية. وسيستمر البحث الجاري بشأن المواضيع العملية لتيسير تطبيق نظام الحسابات القومية على النحو المقرر.

6 – واستعرضت فرقة العمل بنود برنامج البحوث المتصلة بالمسائل الخاضعة للمناقشة في إطار فريق الخبراء الاستشاري، وقائمة المسائل المعروضة في المرفق الرابع لنظام الحسابات القومية لعام 2008، وبرامج البحوث المتصلة بإحصاءات ميزان المدفوعات، وإحصاءات مالية الحكومة، والمحاسبة البيئية – الاقتصادية، والإحصاءات المتعلقة بالتجارة والأعمال التجارية. واستنادا إلى الأصداء الواردة من فرقة العمل وفريق الخبراء الاستشاري، وُضعت قائمة موحدة بمسائل بحوث نظام الحسابات القومية وجُمعت وفقا للفئات التالية: العولمة، والرقمنة، والرفاه والاستدامة؛ المسائل الشاملة؛ قضايا التجميع؛ وبرنامج البحوث الطويل الأجل المتعلق بنظام الحسابات القومية. ونُظم برنامج البحوث الطويل الأجل المتعلق بنظام الحسابات القومية (الذي يشمل مسائل غير خاضعة للمناقشة حاليا) في نفس الفئات الواردة في المرفق الرابع لنظام الحسابات القومية لعام 2008. وترد في المرفق الثاني لوثيقة المعلومات الأساسية القائمة الموحدة للمسائل التي تحتوي على وصف موجز لكلٍ من المسائل. وليس القصد من ترتيب المسائل الإيحاء بأي ترتيب بحسب الأولوية ضمن الفئات التي ترد فيها.

التقدم المحرز في حل المسائل المتصلة بالعولمة، والرقمنة، والرفاه والاستدامة

7 - استُحدثت مسارات عمل مخصصة لكل مجال من المجالات ذات الأولوية، وستعمل الأفرقة الفرعية المختصة على صوغ مذكرات توجيهية بشأن هذه المسائل خلال عام 2020. وستتضمن المذكرات التوجيهية خيارات ونُهجاً موصى بها لحل هذه المسائل. ومن المتوقع أن تقدم المذكرات التوجيهية إيضاحات بشأن التوصية الحالية المتعلقة بنظام الحسابات القومية، أو تمديد فترات العمل بالنظام الحالي، أو، في بعض الحالات، مقترحات لتحديث مبادئه الأساسية. وستوضع المذكرات التوجيهية بتنسيقٍ وثيق مع العمل البحثي المضطلع به في المجالات الإحصائية ذات الصلة الأخرى (مثل إحصاءات ميزان المدفوعات، وإحصاءات مالية الحكومة، والمحاسبة البيئية - الاقتصادية، والإحصاءات المتعلقة بالتجارة والأعمال التجارية) لضمان الاتساق بين الأدلة ذات الصلة.

8 - وأحرز الفريق الفرعي المعني بالعولمة تقدما كبيرا في مجال التكلفة والتأمين والشحن مقابل التقييم المجاني للواردات والصادرات على متن السفينة، ولكن ما زال يلزم إجراء مزيد من البحوث. والعمل جارٍ أيضا على تناول الملكية الاقتصادية وتسجيل منتجات الملكية الفكرية، والتعامل مع مجموعات المؤسسات المتعددة الجنسيات والكيانات ذات الأغراض الخاصة، وتدفقات مجموعات المشاريع المتعددة الجنسيات، وتحديد الوجود والإقامة الاقتصاديين.

9 - وفي ما يتعلق بعمل الفريق الفرعي المعني بالرقمنة استُحدث إطار لجداول العرض والاستخدام بشأن الاقتصاد الرقمي. وطرح ملءُ إطار هذا الجداول تحديات بسبب عدم كفاية التفاصيل في عمليات تصنيف المنتجات والأنشطة الاقتصادية، ومحدودية توافر البيانات. وبغية الاستجابة بسرعة لطلبات المستخدمين للحصول على بيانات عن الاقتصاد الرقمي، سيجرى استكشاف وضع مؤشرات ذات أولوية عالية (إذا لزم الأمر، كتقديرات تجريبية). كما أن العمل على الأصول المشفرة بلغ مرحلة متقدمة جدا. ولا تزال البحوث المتعلقة بتسجيل البيانات وتقييم الأصول المجانية والخدمات المجانية تتطلب تطويرا مفاهيميا كبيرا. ويجب أيضا التطرق إلى مسألة مصادر البيانات. ويلزم أيضا إجراء مزيد من البحوث بشأن الأساليب المناسبة ومصادر البيانات المتعلقة بقياس أسعار وحجم السلع والخدمات المتأثرة بالرقمنة.

10 - ويعكس عمل الفريق الفرعي المعني بالرفاه والاستدامة اهتمام المستخدمين بالمقاييس الأوسع نطاقا التي تعكس جوانب الرفاه والاستدامة، والتي يمكن أن توفر أيضا صلة أوثق بين المجموعة التقليدية من الحسابات الوطنية (الاقتصادية) وأهداف التنمية المستدامة وخطة التنمية المستدامة لعام 2030. ومن الضروري أن يستند هذا العمل إلى تحديد واضح لما يشكل جزءا من الإطار الاقتصادي التقليدي وما يتعين إدراجه في الحسابات الموسعة. وفي الوقت نفسه، من الضروري العمل على إدارة الخطر الناجم عن إثقال كاهل نظام الحسابات القومية. ويؤدي التواصل دورا رئيسيا في هذا الصدد، ولا سيما في سياق المجموعات الجديدة المحتملة من المستخدمين. وفي الوقت الحاضر، بلغ هذا العمل مرحلة متقدمة جدا في مجال المحاسبة البيئية - الاقتصادية وفي توزيع دخل الأسر المعيشية وإنفاقها وثروتها. ويعمل الفريق الفرعي أيضا على الجوانب المتصلة بالتعليم ورأس المال البشري، والظروف الصحية والاجتماعية، والأعمال المنزلية غير المدفوعة الأجر. وأنشئ فريقُ خبراء تابع لمنظمة العمل الدولية لمعالجة جوانب الطابع غير الرسمي في الاقتصاد. وقد حظي هذا العمل أيضا بدعم المنتدى الإحصائي السابع لصندوق النقد الدولي، المعقود يومي 14 و 15 تشرين الثاني/نوفمبر 2019.

تحديث نظام الحسابات القومية

11 - ناقش فريق الخبراء الاستشاري، في اجتماعه الثالث عشر، نُهج وطرائق تحديث نظام الحسابات القومية في المستقبل. وأقر المشاركون بأن الصورة المكوَّنة عن التحديثات الرئيسية التي أنتجت نسخَ نظام الحسابات القومية التقليدية للأعوام 1968 و 1993 و 2008، هي أنها لم تستجب بما فيه الكفاية لبيئة اقتصادية متسارعة التطور. وإضافة إلى ذلك، أعرب المشاركون عن ضرورة أن تستفيد البلدان سريعا من التحديث، إذ كثيرا ما استغرق اعتمادُ مجموعة جديدة من التوصيات 10 سنوات أو أكثر.

12 - ونظر المشاركون في خيارات مختلفة من شأنها أن تكون أكثر استجابة وأن تيسر اعتمادها من قبل البلدان في وقت مبكر، مثل إجراء تحديث تدريجي لنظام الحسابات القومية. بيد أنه تقرَّر أن إجراء تحديث تدريجي ينطوي على مخاطر تتعلق باتساق نظام الحسابات القومية وقابلية مقارنته على الصعيد الدولي. وتتمثل إحدى الطرق العملية لمعالجة المعضلة بين إدخال تحديثات تدريجية أو تحديثات رئيسية في اعتماد دورة بحثية مستمرة لنظام الحسابات القومية. وستنطوي الخطوة الأولى على تحديث سنوي لبرنامج بحوث نظام الحسابات القومية مع مسائل القياس والمفاهيم الناشئة. وبمجرد تحديد المجالات ذات الأولوية، يمكن إنشاء مسارات عمل مخصصة تضم خبراء من البلدان والوكالات الدولية لوضع مذكرات توجيهية بشأن هذه المسائل. ومن شأن المذكرات التوجيهية أن تحدد بوضوح المسائل الجاري تناولها، وتقدم ملخصات عن البحوث القائمة المتصلة بهذه المسألة، وتتضمن خيارات مختلفة، وتوفر الأساس لوضع توصية تحظى بالتوافق. ومن المتوقع إقرار المذكرات التوجيهية وفقا لإجراءات التشاور التي اعتمدتها اللجنة لتحديث نظام الحسابات القومية[1]. وفي إطار عملية التشاور، ستشجَّع البلدان على وضع تقديرات تجريبية بعد إصدار المذكرات التوجيهية. وسيخدم وضعُ تقديرات تجريبية قبل اعتماد التغييرات الموصى بإجرائها في نظام الحسابات القومية غرضين. الغرض الأول، سيتيح ذلك للمجمِّعين اختبار الآثار العملية المترتبة على التغيير وتقديم تعليقات هامة بشأن العملية في ما يتعلق بالجدوى التشغيلية لتطبيق التغيير. والغرض الثاني، سيشجع البلدان على تجميع تقديرات اختبارية تضع المعلومات المناسبة للغرض المناسب في أيدي مستخدمي البيانات في أقرب وقت ممكن.

13 - وذكر المشاركون أنه بمجرد إقرار كتلة حيوية من المذكرات التوجيهية، يمكن للجنة أن تنظر في نسخة جديدة من نظام الحسابات القومية. ومن الفوائد الرئيسية لهذا النهج هو أنه بمجرد إقرار النسخة الجديدة، ستتمكن معظم البلدان من الانتقال سريعا إلى التوصيات الجديدة، لأنها كانت ستمضي السنوات السابقة في بناء نظم البيانات المصدرية وعملياتها واتصالاتها من أجل دمج المفاهيم الجديدة وقواعد المحاسبة والتعاريف والتصنيفات والأساليب في عمليات تلك البلدان. واستنادا إلى هذا النهج، يمكن البدء في دورة تحديث نظام الحسابات القومية بنشرِ مشاريع مذكرات توجيهية في عام 2020، وبالخطة المؤقتة، التي من المزمع أن تقرها اللجنة عام 2021 عبر عملية تشاورية واسعة النطاق، والتي تقضي بأن تكون نسخة جديدة جاهزة للاعتماد من قبل اللجنة في عام 2025. وفي هذا النهج، ستُولى الأولوية لتنسيق الجهود الرامية إلى كفالة اتساق نظام الحسابات القومية الجديد ولانسجامه مع الأدلة الأخرى ذات الصلة، مع مراعاة دور كلٍ من الجهات المعنية المختلفة.

(1) https://unstats.un.org/unsd/nationalaccount/uProc.asp.

14 - وسيتيح اقتراح العمل التدريجي المستمر وإدخال تحديثات كبرى دورية على النظام تحقيق استجابة مرنة وسريعة لاحتياجات المستخدمين يُضطلَع فيها بالعمل البحثي على أساس مستمر وليس فقط في الفترة السابقة لتحديث أي نظام جديد للحسابات القومية. ويمكن أيضا تقديم دعم أفضل إلى البلدان النامية في جهودها الرامية إلى مواكبة التحديثات الجديدة، وذلك مثلاً عبر تمكينها من اختبار الحلول الجديدة الموصى بها. وترد في الفرع الثالث من وثيقة المعلومات الأساسية معلومات إضافية عن الطرائق لتحديث مقبل لنظام الحسابات القومية.

استشارة المستخدمين

15 - من المتوقع استشارة المستخدمين بشأن نتائج العمل المضطلع به في مجال برنامج البحوث المتعلق بنظام الحسابات القومية، من أجل جمع الأصداء بشأن الحلول المتوخاة لتلبية احتياجاتهم، وبغية إطلاعهم على التطورات وتحضيرهم لمواكبتها. وستركز مشاورات المستخدمين على المسائل المفاهيمية والعملية وستكون مصممة خصيصا لتتناسب مع مجموعات محددة من المستخدمين. وسيُنظر في قنوات تشاور مختلفة، بينها الاجتماعات القائمة، والمشاورات الخطية، والمناسبات الوطنية والإقليمية، والقنوات الرقمية، مثل الحلقات الدراسية الشبكية، باعتبارها أكثر وسائل التشاور فعالية من حيث التكلفة، ولا سيما في حالة البلدان النامية. وإضافة إلى ذلك، من المتوقع أيضا الحصول على أصداء واردة من المستخدمين الذين شاركوا في دورات عن تحديث نظام الحسابات القومية في المؤتمر المقبل للرابطة الدولية للبحوث المتعلقة بالدخل والثروة، والمشاورات الأوسع نطاقا بشأن تحديث نظام الإحصاءات الاقتصادية من خلال مؤتمر دولي رفيع المستوى مقرر عقده في أوروبا في عام 2020، على نحو ما اقترحه المكتب الإحصائي للاتحاد الأوروبي وشعبة الإحصاءات بإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمانة العامة، ومشاورات أصدقاء رئيس الفريق بشأن الإحصاءات الاقتصادية.

التواصل

16 - ثمة جانب آخر بالغ الأهمية من تحديث نظام الحسابات القومية لعام 2008 يتعلق بالتواصل. وأشار فريق الخبراء الاستشاري في اجتماعه الثالث عشر إلى أن في الإمكان تحسين التواصل في ما يتعلق بنظام الحسابات القومية من أجل تعزيز نظام الحسابات القومية باعتباره ''علامة تجارية'' والوصول إلى المستخدمين على نحو أكثر فعالية. ولذلك أنشئ فريق فرعي رابع لفرقة العمل المعنية ببرنامج البحوث، بغية وضع استراتيجية تواصل لتحديث نظام الحسابات القومية. وسينظر الفريق الفرعي في سبل تعزيز الترويج للعلامة التجارية لنظام الحسابات القومية، من خلال مصطلحات أيسر استعمالا وتواصُل أوضح في ما يتعلق بالتنقيحات والامتثال لتوصيات نظام الحسابات القومية، وعن طريق وضع نسخة رقمية من نظام الحسابات القومية، وتعزيز الموقع الشبكي الحالي لنظام الحسابات القومية[2]، وتقييم الموارد المالية اللازمة لبدء تطبيق استراتيجية التواصل.

(2) https://unstats.un.org/unsd/nationalaccount/default.asp.

ثالثا – برامج عمل كل من الفريق العامل المشترك بين الأمانات المعني بالحسابات القومية واللجان الإقليمية

17 – يواصل الفريق العامل واللجان الإقليمية دعم تطبيق نظام الحسابات القومية وغيره من المعايير المتفق عليها دوليا في مجال الإحصاءات الاقتصادية، وفقا لبرنامج التطبيق العالمي لنظام الحسابات القومية والإحصاءات الداعمة له. وفي هذا الصدد، تشمل الأنشطة المضطلع بها جوانب مختلفة من عملية إنتاج إحصاءات الحسابات القومية، على نحو ما يتبين من الدورات التدريبية والحلقات الدراسية المختلفة التي نظمها الفريق العامل واللجان الإقليمية. ويرد في الفرع الرابع من وثيقة المعلومات الأساسية موجز للأنشطة المتصلة بالإحصاءات الاقتصادية والحسابات القومية، التي اضطلع بها الفريق العامل واللجان الإقليمية في عام 2019، وتلك التي سيضطلعون بها في عام 2020.

الأدلة والكتيبات

18 – يتولى الفريق العامل تيسير وضع التوجيهات بشأن تجميع الحسابات القومية والإحصاءات الداعمة لها من أجل تعزيز القدرات الإحصائية في مجال تجميع الحسابات القومية. ويمكن الاطلاع على الكتيبات التي تحتوي على تلك التوجيهات عبر الموقع الشبكي للفريق العامل[3]. وقد أُنجزت الكتيبات التالية في عام 2019:

Practical Guidelines for Revising ESA 2010 Data, 2019 Edition (Eurostat); *Overview of Employment Flash Estimation Methods, 2019 Edition* (Eurostat); *ESS Guidelines on Temporal Disaggregation, Benchmarking and Reconciliation, 2018 Edition* (Eurostat); "*Satellite Account for Education and Training: compilation guide"* Commission for Europe); "Guide to analyse natural resources in the national accounts" (International Monetary Fund). وترد في الفرع الخامس من وثيقة المعلومات الأساسية قائمة مفصَّلة بالمنشورات الصادرة وتلك الجاري إعدادها وتلك المزمع إصدارها.

رابعا – الإبلاغ عن بيانات الحسابات القومية السنوية

19 – بناءً على طلب اللجنة، تقوم شعبة الإحصاءات بانتظام بتقييم توافر ونطاق بيانات الحسابات القومية الرسمية التي تبلغ عنها الدول الأعضاء ومدى امتثالها المفاهيمي للتوصيات المتعلقة بنظام الحسابات القومية لعام 2008. ورغم الإقرار في مجموعة البيانات الدنيا المطلوبة بالحاجة إلى بيانات الحسابات القومية الفصلية من أجل تيسير اتخاذ التدابير المناسبة على صعيد السياسات، فإن هذه البيانات لا تتوافر إلا عن 137 دولة من الدول الأعضاء. ولهذا السبب، يقتصر التقييم على توافر ونطاق بيانات الحسابات القومية السنوية الرسمية.

20 – ويبين تحليل ما ورد من ردود على استبيان الأمم المتحدة بشأن الحسابات القومية، على مدى السنوات الـ 12 الماضية، تقدما ملحوظا في ما يتعلق بالإبلاغ عن بيانات الحسابات القومية. وقد ازداد

(3) https://unstats.un.org/unsd/nationalaccount/pubsDB.asp?pType=4.

الامتثال المفاهيمي لتلك البيانات إما لنظام الحسابات القومية لعام 1993 أو لنظام الحسابات القومية لعام 2008 من 97 دولة عضوا في عام 2007 إلى 188 دولة عضوا في عام 2019، وتمكنت 94 دولة عضوا من تطبيق نظام الحسابات القومية لعام 2008 في نهاية عام 2019. وتحسن أيضا الإبلاغ من حيث حسن توقيته، حيث تمكنت 113 دولة عضوا من تقديم بيانات عن آخر سنة إبلاغ (عام 2018) في عام 2019، في حين لم تتمكن من القيام بذلك سوى 69 دولة عضوا في عام 2007. ويبين تقييم نطاق بيانات الحسابات القومية باستخدام مجموعة البيانات الدنيا المطلوبة أن عدد الدول الأعضاء التي أبلغت عن البيانات وفقا لمجموعة البيانات تلك قد زاد من 50 في عام 2007 إلى 103 في عام 2019. إلا أنه ما زال هناك عدد كبير نسبيا من الدول الأعضاء التي لا تمتثل للحد الأدنى المطلوب من حيث نطاق وتفاصيل بيانات الحسابات القومية. وإضافة إلى ذلك، والأهم من ذلك، فإن لمعظم هذه البلدان أيضا تقديرات مرجعية عفا عليها الزمن، ما يؤثر تأثيرا شديدا على جودة بيانات حساباتها القومية.

21 - ويستند التقييم الوارد في الفرع السادس من وثيقة المعلومات الأساسية إلى الردود الواردة على استبيان الأمم المتحدة بشأن الحسابات القومية على مدى فترات الإبلاغ الخمس الأخيرة (2014-2018).

خامسا - تنسيق أنشطة جمع البيانات وتبادل البيانات

ألف - حسابات القطاع المؤسسي

22 - خلقت مبادرة مجموعة العشرين المتعلقة بثغرات البيانات زخما كبيرا في اتجاه تحسين تجميع البيانات الفصلية والسنوية عن حسابات القطاع المؤسسي. وتواصل اقتصادات مجموعة العشرين زيادة جهودها الرامية إلى تجميع البيانات ذات الصلة، وفقا لنماذج البيانات الجديدة لتجميع وجمع حسابات القطاع المؤسسي، التي وُضعت وأُقرت خلال عام 2018. وإضافةً إلى النموذج الرئيسي الذي يحتوي على الإطار الأساسي لحسابات القطاع، الذي يفرّق فيه بين البنود المطلوبة والبنود التي يُشجَّع على تقديمها، ثمة نموذجان آخران، يتضمن أحدُهما معلومات عن الجهات المرسِلة والجهات المتلقية تبين الترابط المالي بين القطاعات والبلدان، ويرصد ثانيهما أنشطةَ النظام المصرفي الموازي. ويندرج النوع الأخير من النماذج ضمن الفئة الأكثر طموحا التي تطلب إلى البلدان توفير معلومات متاحة على الصعيد الوطني.

23 - وفي أعقاب حلقات العمل الثلاث التي عُقدت بمقر منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي في باريس - من 10 إلى 12 نيسان/أبريل 2017، ومن 14 إلى 16 شباط/فبراير 2018 ومن 24 إلى 26 نيسان/أبريل 2019 - يجرى العمل الآن على وضع خطط لعقد حلقتي عمل إقليميتين في عام 2020، إحداهما في أمريكا اللاتينية والأخرى في آسيا. وإضافة إلى تبادل الخبرات بشأن تجميع حسابات القطاع المؤسسي، سيولى الاهتمام أيضا لإدماج المعلومات المتعلقة بالتوزيع بشأن الدخل والاستهلاك والثروة في نظام الحسابات القومية. كما سيجرى القيام بعمل إضافي في صوغ دليل لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بشأن تجميع حسابات القطاع المؤسسي، أُجريت إعداداً له دراسة استقصائية عن المصادر والأساليب والإجراءات المستخدمة في تجميع الحسابات القطاعية على الصعيد الوطني بين اقتصادات مجموعة العشرين في النصف الأول من عام 2019. والهدف من ذلك هو إنجاز الدليل في نهاية عام 2020.

باء – تبادل البيانات الإحصائية والوصفية

24 – للفريق المكلف بالتعاون الدولي في مجال البيانات وبتبادل البيانات الإحصائية والبيانات الوصفية الإحصائية في مجال إحصاءات الاقتصاد الكلي ولاية مزدوجة: (أ) وضع وتعهد تعاريف هيكل البيانات العالمية للحسابات القومية (بما في ذلك الإحصاءات المالية الحكومية)؛ وميزان المدفوعات؛ والاستثمار المباشر الأجنبي؛ ومؤشرات أسعار المستهلكين؛ ونظام المحاسبة البيئية والاقتصادية المتكاملة الذي صدر في عام 2019؛ و (ب) تيسير تبادل البيانات بين المنظمات الدولية.

25 – وتُبذل جهود متواصلة لتوسيع نطاق استخدام تبادل البيانات الإحصائية والبيانات الوصفية الإحصائية في مجال إحصاءات الاقتصاد الكلي. لذا، تحوَّل التركيز إلى زيادة تعزيز الاستخدام الفعلي لهذه الهياكل. ورغم تنامي الخبرات واكتساب عملية تبادل البيانات الإحصائية والبيانات الوصفية الإحصائية زخما في مناطق متعددة، لا تزال هناك فجوة ملحوظة في مجال بناء القدرات. ومن الضروري القيام بمزيد من العمل من أجل تحسين الوصول إلى خبراء مجال تكنولوجيا النطاق والمعلومات على الصعيد القطري. ويعمل فريق الخبراء المعني بتبادل البيانات الإحصائية والبيانات الوصفية الإحصائية، إلى جانب خبراء في تبادل البيانات الإحصائية والبيانات الوصفية الإحصائية بمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي وبالشعبة الإحصائية، على وضع استراتيجية أكثر تبسيطا لبناء القدرات، بما في ذلك مواد تدريب المدربين، من أجل تعزيز التوعية والتشجيع على تبادل المعارف والخبرات، بين الخبراء أيضا.

26 – ولا يزال المشروع المتعلق بتحسين التعاون بين المنظمات الدولية في جمع البيانات الوطنية وتجهيزها ونشرها يُظهر تقدما جيدا. ومنذ نشر المجموعة الأولى من البيانات المتعلقة بالناتج المحلي الإجمالي والسكان والعمالة في عام 2015، أضيفت مجموعات البيانات المتعلقة بحسابات القطاع المالي وغير المالي في عام 2018. والعمل جارٍ على إتاحة بيانات ميزان المدفوعات، وستصبح متوفرة في عام 2020. وتتمثل الأهداف النهائية للمبادرة في الحد من عبء الإبلاغ الملقى على كاهل المؤسسات الوطنية وتخفيف عبء التحقق من البيانات على الصعيد الدولي من خلال تبسيط عملية الإبلاغ عن البيانات من جانب المنظمات الوطنية إلى المنظمات الدولية.

جيم – إتاحة البيانات الاقتصادية

27 – تعكف حاليا فرقة عمل تابعة للجنة الاقتصادية لأوروبا معنية بتبادل البيانات الاقتصادية وإتاحتها، أنشأها مكتب مؤتمر الإحصائيين الأوروبيين، على وضع دليل لإتاحة البيانات الاقتصادية. والغرض من إتاحة البيانات الاقتصادية وتيسير تبادل البيانات تحسين جودة الإحصاءات واتساقها وتفاصيلها والقدرة على تحسين تحليل أنشطة مجموعات المؤسسات المتعددة الجنسيات. وفي الدليل، ستورد فرقة العمل تحليلات لأمثلة ملموسة على تبادل البيانات، وتحدد العقبات التي تعترض إتاحة البيانات، وتحدد توجيهات وأدوات ومبادئ لتذليل الحواجز من أجل تيسير إتاحة البيانات الاقتصادية. ومع أن فرقة العمل ستتطرق إلى الأدوات التقنية لإتاحة البيانات في الدليل، فإن تركيزها سيكون منصبا على جوانب أخرى من إتاحة البيانات، مثل التغييرات في الممارسات التقليدية، والتعاون والتواصل، والاعتبارات القانونية. وهذه العناصر هي شرط مسبق لاستغلال كامل قدرات الأدوات التقنية المستحدثة، على سبيل المثال، في إطار المنبر العالمي للإحصاءات الرسمية أو كجزء من مبادرات المكتب الإحصائي للاتحاد الأوروبي لإتاحة البيانات. ويُتوقع إنجاز الدليل بحلول حزيران/يونيه 2020.

سادسا – الإجراءات المطلوب من اللجنة الإحصائية اتخاذها

28 – **اللجنة مدعوة إلى إبداء آرائها بشأن ما يلي:**

(أ) **التقدم المحرز في العمل المتعلق ببرنامج البحوث المتعلق بنظام الحسابات القومية؛**

(ب) **خيار تحديث نظام الحسابات القومية لعام 2008 الذي ينص على توجيهات تتعلق بمسائل بحثية مختلفة على أساس تدريجي بما يتيح للبلدان أن تختبر تطبيق التوجيهات الجديدة قبل إجراء تحديث كبير لنظام الحسابات القومية؛**

(ج) **أنشطة برامج عمل الفريق العامل المشترك بين الأمانات المعني بالحسابات القومية واللجان الإقليمية لتوفير التوجيه والتدريب والدعم في تطبيق نظام الحسابات القومية؛**

(د) **الإبلاغ عن بيانات الحسابات القومية السنوية، بما في ذلك التحول إلى نظام الحسابات القومية لعام 2008؛**

(هـ) **التقدم المحرز في التنسيق الدولي لأنشطة جمع البيانات وتبادل البيانات.**